تحليل جيوبوليتيكي لمؤشرات القوة الاقتصادية للهند / دراسة في الجغرافية السياسية

أ.م.د. ماهر أسماعيل أبراهيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم الدراسات الجغرافية
Maherasmail888@gmail.com

الملخص :

تعد دولة الهند من الدول الفاعلة في الألفية الثالثة لما تمتلكه من خصائص جيوبوليتيكية تمتاز بها عن بقية دول قارة أسيا ، أذ تقع في جنوب القارة وتغطي مساحة شاسعة تبلغ ٣,١٦٥,٥٩٧ مليون كم^{٢}. وبهذه المساحة الجغرافية الكبيرة تشغل المركز السابع من بين دول العالم من حيث المساحة ، وتمتلك ساحل طويل على المحيط الهندي يصل الى ٧,٥١٧ كم ، كان له أثر كبير في تعزيز قوة اقتصادها من خلال حركة التبادل التجاري مع دول العالم . كما أنها تمتلك عدد كبير من السكان شكل لها قوة أضافية ومنحها آفاق كبيرة وحقق لها نمواً أقتصادياً مرتفعاً وتنمية شاملة في المجتمع الهندي وعملت وفق برامج تنموية والتركيز على البحث والتطوير وتشجيع الأبتكار وتطوير القدرات البشرية العاملة والأهتمام بالتعليم الفني والتطبيقي والتكنولوجي . أن أمتلاك الهند لمجموعة كبيرة من الخصائص والمقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية والأستغلال الأمثل لهذه المقومات شكل لها عناصر قوة ودافعاً لنهوضها وتصاعد وتيرة نموها الأقتصادي وأحداث تغييراً كبيراً في مجال توزيع القوى في العالم .

كلمات مفتاحية : (خصائص جيبوليتيكية ، قوة ، تنمية شاملة)

Geopolitical analysis of India's Economic Power Indicators Study in political geography

Assistant professor Dr. Maher Ismail Ibrahim

Al-Mustansiriyah Centre for Arabic and International studies.

Maherasmail888@gmail.com

Abstract:

The state of India is one of the active countries in the third millennium , because of its geopolitical characteristic that distinguish it from the rest of Asia continent countries , as it is located in the south of the continent , covers a vast area of about 3.165.957 million km^2 , and with this large geographical area , it occupies the seventh place among the countries of the third world , and has a long coast on the Indian Ocean reaches to 7.517 km.

It also possesses a large population, that has formed a force opened up great horizons for it , and has achieved high economic growth , comprehensive development in the Indian society , working according to development program, focusing on research and development, encouraging innovation, developing global human capabilities, paying attention to technical , applied and technological education.

Since India had a big group of geographical natural and humanity factors with perfect having for these factors , that regarded as power elements, raise motivation for economic grow and create a big changing in the field of power distribution in the world.

Key words: (characteristics , geopolitics , power)

المقدمة:

تعد دولة الهند من وجهة نظر الجغرافية السياسية المعاصرة موضوعا في غاية الأهمية لما تمثله هذه الدولة من اهمية جيوبوليتيكية تمتاز بها عن بقية دول قارة اسيا، فهي تقع في جنوب قارة اسيا وتمتد بين دائرتي عرض ٨,٤–٣٦شمالا وبين خطي طول ٦٨,٧–٢٥,٩٧شرقا، وبهذا الأمتداد الجغرافي الكبير تغطي مساحة شاسعة تبلغ ٣,١٦٥,٥٩٧ مليون كم، وتتكون من ٢٨ ولاية وسبعة أقاليم جغرافية اتحادية في ظل نظام سياسي برلماني ديمقراطي، وبهذه المساحة الجغرافية الكبيرة فهي تشغل المركز السابع عالميا من حيث المساحة بعد كل من (روسيا، كندا ،الصين ،الولايات المتحدة الأمريكية ،البرازيل ، وأستراليا). وتكمن أهمية الهند ايضا في انها تتوسط قارة اسيا أكبر قارات العالم من حيث المساحة وتمتلك ساحل طويل على المحيط الهندي يصل الى ٧,٥١٧كم صالح للملاحة على مدار السنة الذي سهل لها الأتصال مع العالم الخارجي وتأتي أهمية النطاق البحري انه يشهد ازدحاما في حركة النقل البحري التجاري كما انها تطل من خلاله على الممرات البحرية الأكثر أهمية مثل قناة السويس ومضيق ملقا ويزودها بما تحتاجه من مواد أولية لصناعتها أو ثروات سمكية او ما تحتاجه من مصادر الطاقة .

ان الموقع الجغرافي الذي تمتاز به الهند شكل لها مصدر قوة لانطلاقها نحو مصاف الدول القوية اقتصاديا ويعد ركيزة اساسية لصانع القرار الهندي لبناء قوة اقتصادية اذ منحها موقعها الجغرافي القدرة على التفاعل الايجابي مع محيطها الأقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية القائمة على تخومها ،فتحدها الباكستان من الغرب وجمهورية الصين والنيبال وبوتان من الشمال وبنغلاديش و أندونسيا على المحيط الهندي،(خارطة١).

خارطة (١) الموقع الجغرافي للهند

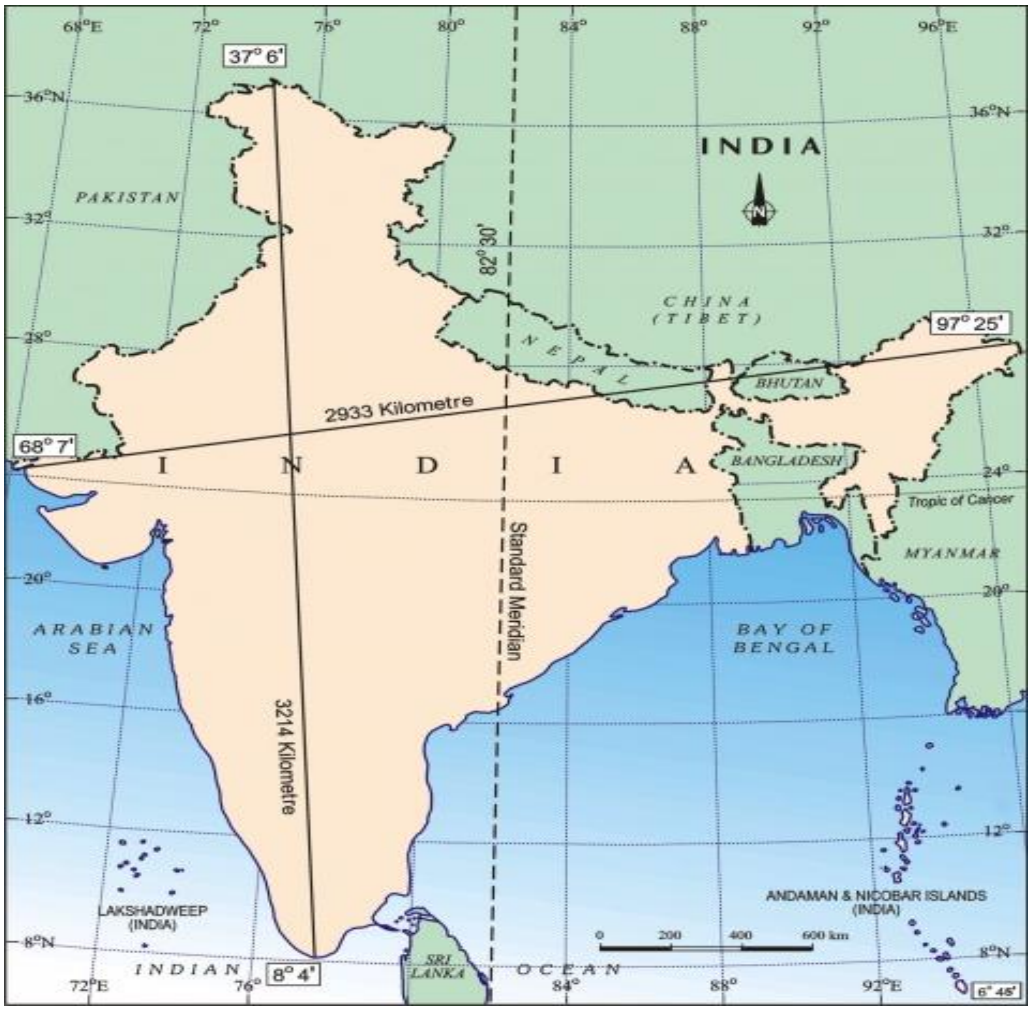

www.nirmancare.com/blog/index.php?control=post&action=view&id_post=56.

ويتأثر مناخ الهند بمساحتها الكبيرة وطول سواحلها وارتفاع قممها وبأمطارها الموسمية ، اذ يسودها المناخ الجبلي والمداري وتقع فيها المناطق الاغزر مطرا التي تستلم ١١٤٣٧ ملم سنويا في حين لا تتجاوز ٢٠٠ملم في بعض المناطق الصحراوية[١] ، وتمتلك الهند موارد معدنية مختلفة مثل الوقود والمعادن الذرية والحديد والزنك والرصاص جعلت منها دولة ذات قدرات اقتصادية كبيره فهي تشغل المرتبة الرابعة عالميا في انتاج المعادن من حيث حجم الانتاج .

ان هذه الثروات المعدنية تشكل مواد خام للكثير من للصناعات الاساسية وموردا مهما للتنمية ويمنح الدولة القوة على توظيفها في المجالات التي تعزز من قدراتها وتعد ايضا منهج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأت به الهند منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي .وتعد الهند ثاني اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان اذ تمثل خمس سكان العالم ويصل عدد سكانها نحو ١,٣٦٦ مليار نسمة التي استطاعت ان توظف هذا العدد الكبير وتحول عقول ابناءها الى مناجم للاستفادة منهم بعد ان وسعت من بناء المعاهد والكليات الفنية والتقنية والهندسية وخرجت الملايين منهم. ان هذه الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية شكل للهند عوامل اساسية ومرتكزات حقيقية لصانع القرار الهندي من اجل تعزيز مكانتها الاقليمية والدولية وانطلاقها في بناء اقتصادها لتكون من القوى الاقتصادية الصاعدة في الالفية الثالثة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل منجزات الهند الاقتصادية التي ادت الى تفوقها على الكثير من دول العالم، ومعرفة الاسس والمرتكزات الجغرافية التي اعتمتها الهند والتي ادت الى تغيير موازين القوة في العالم .

اهمية البحث:

تعد الهند من الدول العملاقة في المساحة وفق التقسيمات الجغرافية السياسية المتعارف عليها ، وهذا الامتداد الجغرافي الكبير انعكس على تباين اقاليمها المناخية والزراعية ووصولها الى الاكتفاء الذاتي رغم عدد سكانها الكبير جدا ، فضلا عن تنوع ثرواتها المعدنية والتي استغلتها استغلالا امثل في دعم قوة اقتصادها لتكون منافس قوي للدول الكبرى ذات الاقتصادات القوية .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الاتي : ما مؤشرات قوة الهند الاقتصادية؟ وهل كان استثمار الهند لمواردها الجغرافية الطبيعية والبشرية استثمار أمثل؟

الفرضية : – تسعى فرضية البحث في ضوء التساؤل المطروح أن تجد الاجوبة الملائمة لتناسب حجم المشكلة موضوع البحث.

- استغلال الهند لمواردها وثرواتها الطبيعية والبشرية من شأن ذلك ان يعزز من قوة اقتصادها.
- تطور البنى التحتية لمؤسساتها المختلفة ساعد على تطور المسيرة الاقتصادية للهند.

منهجية البحث :

تم دراسة البحث بالاعتماد على المنهج التحليلي في بيان المؤشرات ذات الصلة بالنظام الاقتصادي للهند باعتبار أن هذا المنهج هو الاكثر شيوعا في فلسفة الجغرافية السياسية الذي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها من اجل الوصول الى رؤية جيوبوليتيكية متكاملة.

اولا: مؤشرات قوة الأقتصاد الهندي :

تمتلك الهند الكثير من الخصائص الجيوبوليتيكية التي شكلت لها اساسا قويا لنمو اقتصادها، فالموقع الجغرافي الأستراتيجي الذي تنفرد به الهند وأمتلاكها شبكة متقدمة من طرق النقل البرية والبحرية والجوية التي تربطها بدول العالم وتباين الظروف المناخية وغزارة الأمطار ووجود الأراضي الزراعية والسهول الخصبة تشكل عوامل اساسية في زيادة الأنتاج الزراعي وتباين توزيعه الجغرافي، فضلا عن توفر الثروات المعدنية التي تعد حجر الزاوية في تقدم وتطور الصناعة بالأضافة الى وجود الأيدي العاملة الماهرة وتوفر الإرادة السياسية والمجتمعية وعمليات الأصلاح الأقتصادي التي بداتها الهند منذ عقود من السنين كلها تعد عوامل أساسية وشاملة حققت من خلالها نموا اقتصاديا بارزا، فضلا عن التقدم العلمي والتكنلوجي اذ استطاعت الهند ان تتفوق على العديد من دول العالم وفق خطوات علمية مدروسة لتكون قوة إقليمية كبرى وتحقيق طموحاتها الأستراتيجية للإرتقاء نحو العالمية إعتمادا على قوة اقتصادها[٢] .

(جدول ١)

اعداد المصانع الكبيرة والايدي العاملة

السنوات	اعداد المعامل بالالف	اعداد العمال بالمليون
٢٠١٠	١٢٨,٥٤٩	٥,٩٥٧,٨٤٨
٢٠١١	١٢٧,٨٥٧	٦,١٦١,٤٩٣
٢٠١٢	١٢٩,٠٧٢	٦,٨٦,٩٠٨
٢٠١٣	١٣٦,٣٥٣	٦,٥٩٩,٢٩٨
٢٠١٤	١٤٠,١٦٠	٧,١٣٦,٩٧٠
٢٠١٥	١٤٤,٧١٠	٧,٨٨٠,٥٣٦
٢٠١٦	١٤٦,٣٨٥	٨,١٩٨,١١٠
٢٠١٧	١٥٥,٣٢١	٨,٧٧٦,٧٤٥
٢٠١٨	١٥٨,٨٧٧	٩,١٥٧٨٠٢

Source : Statistical yearbook India, industry, different year, 2011-2019,http://mospi, nic.

من الجدول نلاحظ أن أعداد المصانع في الهند تتزايد بوتيرة واضحة ما بين سنة ٢٠١٠ – ٢٠١٨ الا أن ما يثير الأهتمام في هذا الجدول ان ما بين سنة ٢٠١٠-٢٠١٢ كانت نسبة الزيادة بسيطة ولكن في سنة ٢٠١٣ شهدت اعداد المصانع طفرة وأستمرت في حالة تزايد ملحوظ حتى نهاية الفترة وهذا ما يثير الأهتمام إذ شكلت سنة ٢٠١٣ نقلة كبيرة في أعداد المصانع فقد يعود السبب الى اهتمام الدولة بهذا القطاع ورصدت له الموارد المالية وذلك لعدة أسباب منها بلورة أهمية القطاع الصناعي والعمل على تشكيل أكبر قدر من الأيدي العاملة والقضاء على البطالة وأستثمار مخرجات الكليات التقنية والهندسية وتقليل الأعتماد على الخبرات الأجنبية وتوضيح تأثير هذا على تزايد عدد العاملين في هذه المصانع إذ أرتفع أعداد العاملين من ٥,٩٥٧,٨٤٨ لسنة ٢٠١٠ الى ٩,١٥٧,٨٠٢ لسنة ٢٠١٨ وهذا بدوره شكل عامل قوة في الأقتصاد الهندي والأستفادة من الخبرات البشرية للهند.

(جدول ٢)

اتجاه البرمجيات ونسبه مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

الاقليم الجغرافي	قيمه الصادرات مليون دولار	النسبة المئوية
استراليا ونيوزيلندا	٢,١٦٦	١,٩٨
اليابان	٤,٢٧١	٣,٩٠
سنغافورة	٢,٠٤٧	١,٨٧
شرق وجنوب شرق اسيا	٨,٩٢١	٨,١٥
غرب اسيا	١,٦٤٢	١,٥٠
المانيا	٣,٨٢٥	٣,٥٠
بريطانيا	١٢,٢٤٠	١,١٩
الاتحاد الاوربي	٢٥,٠٩٦	٢٢,٩٤
الولايات المتحدة	٦٣,٤٣٠	٥٧,٩٨
باقي دول العالم	٥,٢٨٠	٤,٨٤
المجموع	١٠٩,٤٠٠	١٠٠

Source : Human development report, 2019, new york, different years.

ومن جدول (٢) يبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المرتبة الأولى في قيمة صادرات البرامجيات وتأتي بعدها دول الأتحاد الاوربي وعلى الرغم من الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الأوربي هم من الدول المصنعة للبرامجيات الإ أن نسبة استيرادها العالية من الهند يشير الى أن هناك تقبل واستقطاب للبضائع الهندية أما لانخفاض أسعارها وقدرتها التنافسية العالية في السوق الأمريكي والأوربي في حين نجد أن سنغافورة ودول غرب اسيا من أقل النسب في استيراد البرامجيات الهندية اذ بلغت ٢,٠٤٧ و١,٦٤٢ مليون دولار على التوالي ويمكن أن نعزو هذا الانخفاض في التعامل مع الصناعة الهندية الى أن للهند منافسين أقوياء في السوق السنغافوري مثل بعض دول شرق أسيا مثل كوريا الجنوبية واليابان ،أما منافسيها من غرب أسيا مثل الصين التي قامت بعقد اتفاقيات كثيرة في العديد من دول هذا الإقليم فتحت الأسواق أمامها لسعة انتاجها ورخص اسعارها فضلا عن التنافس من قبل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية على اسواق دول غرب اسيا[٣].

(جدول٣)

حجم الصادرات الصناعية للهند

السنوات	الزيادة في الصادرات	الزيادة في الواردات
١٩٩٠-١٩٨١	٧,٥	١,٩
٢٠٠٠-١٩٩١	٧,٠	٤,٢
٢٠١٠-٢٠٠١	١٠,٧	١٣,٣
٢٠١٨-٢٠١١	١٠,٢	٢١,٠

Source :Statistical year book India trade, different year,http:// mospi, nic

أما من خلال جدول(٣) فأنه يوضح أن حجم الصادرات الصناعية للهند قد مر بمرحلتين الأولى امتدت ما بين عقد الثمانينات الى نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي اذ كانت معظم الصادرات خلال هذه السنوات يكاد يكون مستقر ولم تظهر عليها اي زيادة بل شهدت تراجع حتى وان كان بسيطاً وذلك بسبب ان عملية التبادل التجاري كانت محدودة فضلا عن ضعف الخبرات في الكوادر الفنية والتقنيات المطلوبة وانعكس هذا الوضع على الواردات اذ نلاحظ ارتفاع نسبة واردات الهند من المنتجات الصناعية خلال المدة نفسها اذ حدثت زيادة ملحوظة في حجم وارداتها من ١,٩-٤,٢ خلال نفس الفترة وهذا يعني انه في نهاية هذه المدة ازدادت حاجة الطلب الهندي على المنتوجات الصناعية وقد يكون هذا الارتفاع من الواردات هو الذي جعل الهند تتجه الى سد حاجة السوق من هذه المنتجات فأولت اهتماما كبيرا في استراتيجيتها الصناعية اذ نجد منذ بداية القرن الحالي شهدت صادرات الهند من المنتوجات الصناعية زيادة ملحوظة واستمرت هذه الزيادة حتى سنة ٢٠١٨ وهذا يدل على أن صانع القرار الهندي اولى اهتماماً بهذا القطاع واعطى الأولوية له لكونه يمثل قطاعا مهما للاقتصاد الهندي والذي كان له اثر كبير في تطور الميزان التجاري الهندي مما يعزز تحليلنا أن وارداتها من المنتوجات الصناعية للمدة نفسها شهدت زيادة واضحة للسنوات ٢٠٠١-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٨ مما يعني أن سوق هذه المنتجات وأثرها في الاقتصاد الهندي قوي جدا على الرغم من زيادة الصادرات الهندية الا أن السوق الهندي وحتى سنة ٢٠١٨ ما زالت بحاجة الى هذه المنتجات مما يعني أن السوق الى الان لم يكتفي وبحاجة الى زيادة الاهتمام وزيادة القدرة الانتاجية حتى تستطيع أن تسند الحاجة المحلية مما ينعكس على وارداتها وزيادة صادراتها .

جدول (٤)

عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية في الهند

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
القطاع الزراعي	٧٣,٩	٦٨,٦	٦٤,٥	٦٠,٣	٥٧,٠	٥٥,٩	١٥,٣
القطاع الصناعي	٧,٧	١٣,٩	١٣,٣	١٦,٢	١٨,٢	١٨,٧	٢٢
الخدمات	١٤,٨	١٧,٦	٢١,٢	٢٣,٥	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٦,٧

Source : Labour and employment, different year, 2012– 2018 , http:// mospi, nic, in.

من خلال جدول (٤) نجد مؤشرات مهمة تبين مدى فاعلية وأثر كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الهيكل الاقتصاد الهندي اذ نرى أن القطاع الزراعي سنة ٢٠١٢ كان يشغل نسبة ٧٣,٩% اي قرابة ثلاث أرباع العاملين في القطاعات الاقتصادية هم من القطاع الزراعي اما حصة كل من القطاع الصناعي والخدمي من العاملين كان ٧,٧ % و ١٤,٨ % على التوالي لكن نجد في سنة ٢٠١٣ بدأت هذه النسب تتغير لصالح القطاع الصناعي اذ تراجعت نسب العالمين في القطاع الزراعي الى ٦٨,٦ % وزادت في القطاع الصناعي الى ١٣,٩ % والخدمي الى ١٧,٦ % واستمر الأمر في السنوات اللاحقة على حساب تراجع القطاع الزراعي من نسبة العاملين فيه حتى سنة ٢٠١٨ اذ انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع الى ٥١,٣ % في حين ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي والخدمي الى ٢٢ % –٢٦,٧ % على التوالي وهذا ما يؤكد أن القطاع الصناعي بدأ ينشط ويحظى بدعم السلطات باعتباره من المرتكزات الرئيسية لبناء قوة الاقتصاد الهندي.

اما بالنسبة للعاملين في قطاع الخدمات نجد بأن نسبهم في تزايد مستمر ومن الجدير بالذكر أن مفهوم قطاع الخدمات لم يعد الان مرتبطا بالقطاع التقليدي الخدمي المستهلك انما هو قطاع مر بانتقاله كبيرة في مفهومه ومدخلاته اذ تحول الى قطاع منتج لاسيما في الدول المتقدمة اذ اصبح يضم قطاعات جاذبة وجالبة للعملة الصعبة مثل قطاع الصيرفة والسياحة وصناعة الأفلام ومن هنا تحول هذا القطاع من عبء وقطاع مستهلك الى قطاع ينهض بالاقتصاد وقطاع منتج وانعكاس نشاط هذا القطاع على استثمار وتشغيل الأيدي العاملة الهندية وما يتبع ذلك من مردودات اقتصادية ايجابية من تقليل الفقر والبطالة وزيادة ثقافة الانتاج والابتعاد عن ثقافة الاستهلاك وهذا ما يوضحه (جدول٥)، الذي نلاحظ من خلاله زيادة استقطاب الايدي العاملة في قطاع الخدمات فاذا تتبعنا نسبة الزيادة خلال سنوات الجدول لوجدنا أن

هناك زيادة في اعداد العاملين في هذا القطاع وتتراوح هذه الزيادة ما بين ١٤,٨ % الى ٢٦,٧ % في السنوات ١٩٧٤– ٢٠١٨ على التوالي .

(جدول ٥)

العاملين في قطاع الخدمات نسبة مئوية

السنوات	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٦
%	١٤,٨	١٧,٦	٢١,٢	٢٣,٢	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٩,٧

Source: Human development report, 2018, new york, different pages ,

(جدول ٦)

مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الهندي مليار دولار

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٦
حجم الفوائد	١,٠٦٠	١,٠٤٩	١,٥٨٧	٣,٧٨٨	٤,٧٩٠	٦,٩٨٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ٢٠١٨، صفحات متعددة.

ومن خلال هذا الجدول يبين أن حجم العوائد المادية في الاقتصاد الهندي ومقدار الزيادة خلال السنوات بين سنة ٢٠٠٤–٢٠١٦ يدل على أن ثقافته وتأريخه لجذب السواح من جميع أنحاء العالم اذ يعد القطاع السياحي اهم روافد القطاع الخدمي في الاقتصادات المتقدمة ولا تبتعد الهند عن هذه القاعدة فنجد مساهمة هذا القطاع في اقتصادها حيث حقق تزايد مستمر من سنة ٢٠٠٤–٢٠١٦ اذ زادت عوائد هذا القطاع من ١,٠٦٠ مليار دولار– ٣,٧٨٨ –٦,٩٨٧ مليار دولار للسنوات ٢٠٠٤–٢٠١٠–٢٠١٦ على التوالي وهذا دليل عن مساهمة هذا القطاع وانتاجيته واهميته في تركيب الاقتصاد الهندي وهذا مؤشر يدل على أن الهند تتعامل مع القطاعات الاقتصادية بأسلوب الدول المتقدمة اقتصاديا فلم تعد تعتمد على القطاع الزراعي او الصناعي كما في الكثير من دول عالم الجنوب (العالم الثالث) بل توزعت نسبة المساهمة ما بين قطاعاتها الثلاث (زراعي، صناعي، خدمي)[٤] .

(جدول٧)

الصادرات من المنتجات الالكترونية والبرمجيات (مليار دولار)

السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
خدمات المعلومات	١٠,٤	١٣,٥	١٧,٨	٢٣,٥	٣١,٠
الخدمات الهندسية	٢,٩	٣,٩	٥,٣	٦,٥	٨,٦
اجهزة صلبة	٥,٠	٥,٩	٧,٠	٨,٥	١٢,٠
المجموعة الصناعية لتكنلوجية المعلومات مع الاجهزة	٢١,٦	٢٨,٤	٣٧,٤	٤٨,٠	٦٤

Source:

1- Statistical yearbook India ,information technology ,different year, http:// mospi, nic.

2- Human development report, new yourk, different bagges

يتبين من هذا الجدول أن سنة ٢٠١٣ شكلت طفرة واضحة في قيمة الصادرات الهندية من المنتجات الالكترونية ولاسيما مجموعة صناعة تكنلوجية المعلومات مع الاجهزة التي ازدادت من ٢١,٦ مليار دولار الى ٦٤,٠ مليار دولار ما بين سنة ٢٠١١- ٢٠١٥ وتبعتها بعد ذلك خدمات المعلومات التي بلغت قيمة صادراتها ١٠,٤- ١٧,٨ -٣١,٠ للسنوات ٢٠١١- ٢٩١٢- ٢٠١٥ على التوالي اذ تشكل هذه الصناعة العمود الفقري للاقتصاد الهندي والتي قامت باتباع استراتيجية الانفتاح على اسواق دول الخليج العربي وغرب اسيا خصوصا بعد سنة ٢٠١١ نتيجة لما طرحه مجلس الترويج الالكتروني الهندي الذي من خلاله قامت الهند بالمشاركة وعرض منتجاتها والتوغل في اسواق هذه الدول التي توفر لها الفرصة للاستفادة من سعتها وقوتها الشرائية مما يعطي ذلك ميزة جيوبوليتيكية للهند للتوغل داخل هذه الدول فالاقتصاد يفتح لها هذا الباب بشكل سليم افضل والاعتماد على قوة نفوذ جيواقتصادي هندي والقوة الناعمة الهندية التي لها إرث تأريخي في دول غرب اسيا الذي يضع الهند في مصاف القوة المنافسة التي يحسب لها حساب من قبل القوى الاخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي.

أن للعوامل الجغرافية اثر كبير في قوة الدولة فمن حيث اتساع المساحة يمكن أن يعطيها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعية وأن هذه الوفرة يجب أن تقترن بوجود قوة بشرية قادرة على استثمار تلك الموارد، كما أن

الموقع الجغرافي للهند الذي يتوسط قارة اسيا واشرافها على المحيط الهندي جعلها دولة قارية وبحرية وتتحكم بطرق المواصلات التي تربطها بدول الازدهار الاقتصادي مثل الصين واليابان فضلا عن قربها من الدول التي تمتلك مصادر الطاقة في الخليج العربي مما يوفر لها ميزة امكانية الحصول على تلك المصادر بأسعار مناسبة، كما أن العمل الجاد وفق برامج اصلاحية مستلهمة من نظرة الهند المستقبلية والتركيز على البحث والتطوير وتنمية القدرات البشرية العاملة والاهتمام بالتعليم الفني والتكنلوجي اذ أن العامل التكنلوجي له اثر كبير في تصاعد قوة الهند الاقتصادية بعد أن ادركت الهند اهمية التطور العلمي والتكنلوجي الذي يعد الركيزة الاساسية في مسيرة التطور الذي يلقي بضلاله على القوة الاقتصادية[٣]، أن التركيز على التكنلوجية المعرفية التي تعتمد على مخرجات التعليم والتقنية العالية المستوى وراس المال الكثيف كان له اثر كبير في تفوق الهند لدول العالم في قطاعات مختلفة ولاسيما الصناعات الالكترونية وتقليص الفجوة مع الدول القوية في هذا المجال[٤] ، ولهذا فان هذه العوامل تعد عوامل شاملة واستراتيجية ولها ابعاد مختلفة مثل البعد العلمي والبشري والاقتصادي، ولهذا يمكن القول أن الهند حققت طفرة انتاجية عالية بفعل التخطيط التنموي الشامل الذي سارت عليه الهند والذي اثبت كفاءة وجدارة وكان من نتائجه وجود قاعدة صناعية قوية مبنية على رؤى جيوبوليتيكية طموحة ساعدها على ذلك التوظيف الامثل لموارد الدولة المتوفرة واستثمارها في مختلف القطاعات [٥].

ثانياً: أسس نهوض وتطور الاقتصاد الهندي

وضعت الهند رؤيتها المستقبلية في عملية الاصلاح الاقتصادي ورفعت شعار الاعتماد على الذات كحقيقة على ارض الواقع ، أذ قام صانع القرار بوضع استراتيجية ثابتة وهي أن تكون الدولة متطورة ومتقدمة من خلال جعل اقتصادها احد اكبر الاقتصادات في العالم وبالشكل الذي ينعكس على التنمية الشاملة للسكان [٦] ، وأن هذا يحتاج الى وضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الاستراتيجية وبلورة كل الجهود مستفيدة من الخبرة البشرية التي تمتلكها . تم تأسيس مجلس نشر المعلومات التكنولوجية وكانت مهمته وضع الخطط وتطوير وتعزيز دور التكنولوجيا وكيفية نقل الهند من دولة نامية الى دولة متقدمة [٧] ، وقام المجلس بوضع البرامج وأعداد التقارير وتحديد الخطوات والسياسات التي يجب أتباعها من قبل مراكز الأبحاث لأجل تحقيق الاهداف المرسومة حتى العقد الثالث من العقد الحالي ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية عملت على توفير أسس النهوض للاقتصاد وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي من خلال مجموعة من العوامل .

تطوير البنى التحتية للاقتصاد الهندي الذي تضمن بناء شبكة متطورة من طرق النقل والمواصلات البرية سواء أكانت سكك حديد أو طرق معبدة لربط مناطق الإنتاج لمناطق الاستهلاك والتي تمثل شريان حيوي

للتجارة والنقل والتكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ، وقد شغلت طرق النقل المعبدة وسكك الحديد ٨٥% من أجمالي حركة النقل في الدولة وزادت أطوال الطرق من ٣.٣٢٥.٧٦٥ كيلومتراً لسنة ٢٠٠٠ الى ٣.٦٢١.٥٠٧ كيلومتراً سنة ٢٠٠٥ ، والى ٤.٦٩٠.٢٤٢ كيلومتر سنة ٢٠١٢ [٨] ، وعملت على تطوير وتحسين بيئة العمل في الصناعات التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ، وعملت أيضاً على تطوير عمل الشركات وتعزيز النشاط التجاري وقدرته التنافسية أذ حققت أداءً أقتصادياً متقدماً من خلال تطوير الأطر التنظيمية لخلق بيئة عمل أفضل وتحقيق أهداف التنمية الوطنية [٩].

أتبعت الهند نهجاً أستراتيجياً لتشجيع الأبتكار والتركيز على الأمكانيات الذاتية وزيادة الأنفاق لتطوير الكوادر من القوى العاملة الماهرة خاصة من الناطقين باللغة الأنكليزية مما أدى الى بروزها كمركز عالمي متقدم للخدمات كثيفة المعرفة واستقطاب العديد من كبريات الشركات المستثمرة لمختلف الصناعات الخفيفة والثقيلة فضلاً عن صناعة تكنولوجية المعلومات مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وأندماج الأقتصاد الهندي مع الأقتصاد العالمي [١٠] .

أولت الهند أهتماماً كبيراً بالأبتكار وأكدت على تعزيز العلوم والقدرات التكنولوجية اذ اسست المجلس الوطني للأبتكارات سنة ٢٠١٠ ومجلس العلوم والبحوث الهندسية والتركيز الأستراتيجي على النمو الشامل لعمليات التنمية .

أن هذه العوامل مجتمعة أدت الى أن يأخذ الاقتصاد الهندي قوته من المسيرة التي بدأت منذ تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي مما جعله أقتصاداً يمتلك الخبرة في التعامل مع المشكلات الأقتصادية والمالية وشكل التطور في القطاعات الأقتصادية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الدعامة الأساسية لقوته ، فضلا عن القوة البشرية العاملة والتي تعد الهند من أكثر الدول كثافة في السكان والتي أعطت أولوية لهذه القطاعات أذ تمثل حجر الزاوية في قوة أقتصاد الدولة ، فالهند رابع دولة زراعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ، أذ أولت أهتماماً كبيراً لهذا القطاع وأحتلت مراكز الصدارة في أنتاج العديد من المحاصيل مثل التوابل والحبوب المختلفة (رز ، قمح ، شعير) [١١] ، وأن اهتمام الهند بهذا القطاع كان لاجل تعزيز قوة اقتصادها من جهة وتطوير مناطق الريف الهندي والحفاظ على الأمن الهندي بعد زيادة أعداد السكان فيها ، وعملت على رفع أنتاجية مختلف المحاصيل ضمن خطط أنية ومستقبلية بأستخدام التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على مختلف مناطق وأقاليم الهند .

أما القطاع الصناعي فقد شهد طفرة نوعية من خلال تحسين الانتاج اذ اولت الهند اهتماما خاصاً لهذا القطاع من اجل توفير العملة الصعبة ودعم اقتصادها من خلال عمليات الاستيراد والتصدير وتطوير الصناعات ورفع الناتج القومي للدولة اذ تحول هذا القطاع الى مساهم كبير بعد الاصلاحات التي طبقتها

الحكومة واعادة تاهيل المصانع وزيادة اعداد الأيدي العاملة الماهرة ، وتشتهر الهند بانتاج العديد من الصناعات مثل الصناعات الخشبية والوقود النووي وصناعة السيارات والصناعات الورقية والنسيجية والمواد الكيماوية والصيدلانية والجلود والأجهزة الكهربائية[١٢].

أما في قطاع السياحة فالهند تمتلك معالم أثرية ساهمت بشكل كبير في التعريف بالثقافة الهندية ومعالمها التأريخية مثل (تاج محل) ذاك المعلم الرخامي الكبير و (منارة قطب) التي تقع في العاصمة نيودلهي نسبة الى قطب الدين أيبك وهي أعلى منارة في الهند والتي أدرجت ضمن قائمة التراث العالمي .

أن هذه المعالم السياحية تستقطب الملايين من السواح ومن مختلف دول العالم لاسيما دول جنوب وجنوب شرق أسيا والتي توفر أرباحاً كبيرة من العملات الصعبة الداعمة لاقتصاد الدولة وتجذب الأستثمارات التي تحقق نموا اقتصاديا كبيرا [١٣].

كان لقطاع الخدمات أيضاً دوراً كبيراً في قوة الأقتصاد الهندي أذ شهد هذا القطاع تطورا كبيرا منذ بداية القرن الحالي وقد شغلت الهند المرتبة السابعة عالمياً في تجارة الخدمات أذ ارتبط هذا القطاع بشكل كبير بثورة المعلومات مما أدى الى أن تكون الهند ضمن الدول المتقدمة في هذا المجال وأنعكس بشكل أيجابي على الخدمات الصحية والتعليمية والفندقية والفنية[١٤].

أن هذه العوامل مجتمعة كان لها اثر الكبير في دعم قوة اقتصاد الهند من خلال أتساع المساحة الجغرافية للدولة يمكن ان يعطيها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعة وان هذة الوفرة اقترنت بوجود قوة بشرية قادرة على أستثمار تلك الموارد ، كما أن الموقع الجغرافي للهند والذي يتوسط قارة أسيا وأطلالتها على المحيط الهندي جعلها دولة قارية وبحرية تتحكم بطرق المواصلات التي تربطها بدول الأزدهار الأقتصادي مثل الصين واليابان فضلا عن قربها من الدول التي تمتلك مصادر الطاقة في الخليج العربي وفر لها ميزة أمكانية الحصول على تلك المصادر ، كما أن العمل الجاد وفق برامج أصلاحية مستلهمة من نظرة الهند المستقبلية والتركيز على البحث والتطوير وتنمية القدرات البشرية العاملة والاهتمام بالتعليم الفني والتكنولوجي كان له أثرا كبيرا في قوة الأقتصاد الهندي الذي يعد الركيزة الاساسية في مسيرة التطور الذي يلقي بضلاله على قوة الدولة[١٥].

أن التركيز على التكنولوجيا المعرفية التي تعتمد على مخرجات التعليم والتقنية العالية المستوى ورأس المال الكثيف كان له الآثر الكبير في تفوق الهند على دول العالم في قطاعات مختلفة وتقليص الفجوة مع الدول المتقدمة في هذا المجال [١٦] ، ولهذا فأن هذه العوامل تعد عوامل شاملة وأستراتيجية ولها أبعاد مختلفة مثل البعد البشري والعلمي والأقتصادي ، ومن هنا يمكن القول أن الهند حققت طفرة أنتاجية عالية بفعل التخطيط التنموي الشامل الذي سارت عليه الدولة والذي أثبت كفاءة وجدارة وكان من نتائجه وجود

قاعدة صناعية مبنية على رؤى جيوبوليتيكية طموحة ساعدها على ذلك التوظيف الأمثل للموارد المتوفرة وأستغلالها في مختلف القطاعات(١٧).

الخاتمة

أن الهند تمتلك مجموعة كبيرة من الخصائص والمقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية شكلت لها عناصر قوة لنهوض الهند وتصاعد وتيرة نموها الاقتصادي فالمساحة الجغرافية الكبيرة والتضاريس والاراضي الزراعية الواسعة وتباين الظروف المناخية وكثرة الامطار والغابات تمثل عناصر قوة في تنوع الانتاج الزراعي والصناعي وزيادته، فضلا عن موقعها الجغرافي في جنوب قارة اسيا وقربها من مناطق انتاج النفط في الخليج العربي واطلالتها على المحيط الهندي فتح لها افاق كبيرة امام تقدم وتطور اقتصادها، كما أن توفر الاستقرار السياسي والارادة المجتمعية والاصلاحات الاقتصادية والتنظيمية والقانونية كان لها اثر فعال لتحقيق نموا اقتصاديا مرتفع وتنمية شاملة في المجتمع الهندي بالإضافة الى المثابرة في العمل وفق برامج تنموية والتركيز على البحث والتطوير وتشجيع الأبتكار وتطوير القدرات البشرية العاملة والاهتمام بالتعليم الفني والتطبيقي والتكنلوجي(١٨) ، اذ يقدم التعليم الهندي نموذجا رائدا لتطوير قدراته البشرية وتطويرها الذي كان من نتائجه امتلاك الهند اكبر عدد من العلماء والمهندسين في العالم حيث يتخرج كل سنة مليونان من القدرات الشبابية منهم اكثر من ٦٠٠ الف مهندس جديد اذ يوجد فيها ١٦ معهد تكنلوجي مختص في مجال البحث الطبي وتشغل المرتبة الثالثة عشر عالميا فيه، وفي الرياضيات تشغل المركز ١٢ عالميا، وفي الكيمياء المركز الخامس، ومنذ بداية الالفية الثالثة اصبح الانتاج البحثي الهندي في تصاعد مستمر (١٩). أن الهند الان هي قوة اقتصادية دولية بعد أن تمكنت خلال العقد الاخير ان تضع نفسها مع القوى الكبرى في العالم اذ حققت العديد من الانجازات واستغلال مواردها الجغرافية الطبيعية والبشرية استغلا امثل الذي كان من شانها أن يحدث تغييرا كبيرا في مجال توزيع القوة في العالم (٢٠).

قائمة الهوامش:

١- عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٢.

٢- عبد القادر دندن واخرون، الهند القوة الدولية الصاعدة: الابعاد والتحديات، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨،ص١٥-١٨.

٣- أرورا أشيش وألفونسو غامبرديلا ، عولمة صناعة البرمجيات ، ترجمة صباح صروح ، المكتب القومي الأقتصادي ، كامبردج ، ٢٠١٤، ص٥٢.

٤- سيير غوردن وراجندار ، هيكل الصناعة الهندية ، مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ٢٠١٨، ص ٥٦.

٥- المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

٦- عبد الكلام واي ، الهند عام ٢٠٢٠ ، الهيئة السورية للكتاب السوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص ٣٤.

٧- أيريك بوتيه ، ميشيل فوكان ، التطور الأقتصادي في شرق أسيا ، ترجمة صباح صروح ، منشورات الهيئة السوري للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص ٥٢.

٨- عبد الكلام واي ، المصدر السابق ، ص ٣١.

9- Pradeeps S. Mehta , competition and regulation in India , CUTS , 2007 , P179.

10- Ibid , p123.

١١- جوزيف بوالو ، الأقتصاد الهندي ، ترجمة صباح صروح ، الهيئة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١٨ ، ص ٤٩.

١٢- المصدر نفسه ، ص ٦٦ .

١٣- عبد الكلام واي ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

١٤- جوزيف بوالو ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

١٥- عبد القادر دندن واخرون، المصدر السابق ، ص ١٧ .

١٦- أنجيلا ساينى، امة من العباقرة كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠١٥،ص ٢٢.

١٧- عبد الكلام واي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

١٨- المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

١٩- أنجيلا ساينى ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

٢٠- وليد ابراهيم حذيفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي إنموذجا، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٥ ،ص٢٠٥.

قائمة المصادر :

اولا: الكتب العربية والمترجمة

١- أرورا أشيش وألفونسو غامبرديلا ، عولمة صناعة البرمجيات ، ترجمة صباح صروح ، المكتب القومي الأقتصادي ، كامبردج ، ٢٠١٤، .

٢- أيريك بوتيه ، ميشيل فوكان ، التطور الأقتصادي في شرق أسيا ، ترجمة صباح صروح ، منشورات الهيئة السوري للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١ .

٣- جوزيف بوالو ، الأقتصاد الهندي ، ترجمة صباح صروح ، الهيئة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١٨ .

٤- سيير غوردن وراجندار ، هيكل الصناعة الهندية ، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن،٢٠١٨ .

٥- عبد الكلام واي ، الهند عام ٢٠٢٠ ، الهيئة السورية للكتاب السوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠١١.

٦- عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- وليد ابراهيم حذيفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي إنموذجا، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

ثالثا: الدوريات

١- أنجيلا ساينى، امة من العباقرة كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠١٥.

رابعا: المطبوعات الحكومية

١- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ٢٠١٨.

ثانياً : المصادر الأجنبية

First : books

1- Pradeeps S. Mehta , competition and regulation in India , CUTS , 2007 .

Second : government documentaries

1-human development report, new york, 2019,

2-human development report, new york, 2018.

Third : NET

1-statistical yearbook India, Industry, 2011- 2019, Http// mospi, Nic

2-statistical yearbook India, Trade, Http;// mospi, Nic.

3-Labour and Employment, 2012- 2018 Http;// mospi,Nic, In,

4-statistical yearbook, India, Information technology, Http//;mospi, Nic,